محاضرات المالية العامة

المرحلة الثانية

تعريف علم المالية العامة

- هو العلم الذي يدرس نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل والأساليب المالية بشقيها الايرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

هوالعلم الذي يبحث في كيفية استخدام الأدوات المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة باتجاه تحقيق أهداف الدولة النابعة من فلسفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

علاقة المالية العامة بالاقتصاد

- يعرف علم الاقتصاد بأنه: العلم الذي يتناول بالبحث كيفية استغلال الموارد الاقتصادية المحدودة لإشباع الحاجات اللانهائية لأفراد المجتمع، وعليه فمن وظائف الدولة إشباع حاجات أفراد المجتمع، فالإلمام بمبادئ الاقتصاد يعد شرط أساسي لتفهم موضوعات المالية العامة.
- علاقة المالية العامة بالاقتصاد علاقة وثيقة فهي علاقة الكل بالجزء يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر فالإيرادات والنفقات العامة أدوات مهمة للتأثير بالاقتصاد فالكثير من الأزمات الاقتصادية كالتضخم والانكماش يمكن لسياسة مالية رشيدة أن تخفف من حدتهما من خلال الضرائب والنفقات فهدف كل من السياسة المالية والسياسة الاقتصادية هو تحقيق التوازن الاقتصادي.

علاقة المالية العامة بالقانون

- القانون هو الأداة التنظيمية التي يلجأ إليها المشرع لوضع القواعد العامة الملزمة في مختلف الميادين ومنها الميدان المالي، فتأخذ مختلف عناصر المالية العامة من نفقات وإيرادات وميزانية، شكل قواعد قانونية، ومجموع هذه القواعد القانونية تدعى بالتشريع المالي
- وتتجلى العلاقة بين المالية العامة والقانون العام، من خلال عدة قوانين مالية وضريبية، منها: قانون تنظيم الموازنة العامة وقانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة العقار وقانون ضريبة العرصات

التمييز بين المالية العامة والمالية الخاصة

- تختلف المالية العامة عن المالية الخاصة سواء من حيث الهدف أم من حيث المسؤولية والرقابة أم من حيث وسيلة تحصيل الإيرادات وأوجه الإنفاق ونين كل ذلك على الوجه الآتي:
- من حيث الهدف هدف المالية العامة تحقيق الصالح العام فهي تسعى لتحقيق المنفعة العامة المتمثلة بإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع بينما هدف المالية الخاصة تحقيق أقصى ربح ممكن

- من حيث المصسؤلية تخضع المالية العامة لرقابة واسعة ولمسؤولية أشد من المالية الخاصة فهي تخضع للرقابة الإدارية والقضائية والتشريعية لكونها تتعلق بأموال عامة ويجب على الإدارة تحقيق الصالح العام وفي حال المخالفة لذلك فإن الموظف المخالف يتعرض لعقوبة أكبر وأشد مما هي عليه في المالية الخاصة فالمخالف يتعرض لعقوبة جنائية وإدارية.
- من حيث اولوية الانفاق في المالية العامة هناك أولوية للنفقات العامة على الإيرادات العامة وهذا لا يكون في المالية الخاصة حيث ترتبط أوجه الإنفاق الخاص للأفراد بما يحققونه من إيرادات بمعنى أن الإيرادات مقدمة على النفقات في المالية الخاصة.

المالية العامة

النفقات العامة

تعريف النفقات العامة

- هي المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة .
- للتعريف ثلاثة عناصر رئيسية هي :
- شكل النفقة اي الصفة النقدية .
- القائم بالإنفاق صدور النفقة عن شخص عام.
- غرض الإنفاق تحقيق اقصى قدر من المنفة للمجتمع .

تقسيم النفقات العامة

- تقسيمات النفقات العامة:
- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها إلى:
- نفقات عادية .
- نفقات غير عادية .
- تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها إلى :
- نفقات حقيقية .
- نفقات تحويلية .
- تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها إلى :
- نفقات إدارية .
- نفقات رأسمالية إستثمارية

قواعد النفقات العامة

- الإقتصاد في الإنفاق العام وتجنب الإسراف والتبذير.ويتضمن النظرة الشاملة إلى جميع وجوة الإنفاق، مراعاة العدالة في توزيع المنافع الناتجة عن الإنفاق العام، تحديد أولوية وجوة الإنفاق، تترتيب المرافق حسب ضروريتها، المفاضلة حسب ظروف كل دولة .
- تحقيق اقصى قدر من المنفعة لا يمكن تبرير النفقة الابحجم المنافع التي تتحقق للمجتمع من النفقة
- تامين تحقق النفقة وسلامة الصرف وبمثل ذلك درجة احترام المنفذين للقواعد القانونية التي تتطلبها النصوص التشريعية عم تنفيذ الموازنة

صور النفقات العامة

- الرواتب والاجور
- اثمان مشتريات الدولة
- الاعانات المختلفة
- تسديد اقساط الدين العام مع الفوائد

اسباب تزايد النفقات العامة

- الزيادة الحقيقية: هي زيادة في الإنفاق العام يتبعها زيادة في الخدمات والسلع المقدمة.
- أسبابها:
- زيادة تطلعات المواطنين .
- الحروب .
- زيادة الدخل القومي.
- التطور الإقتصادي للدولة .

- الزيادة الظاهرية :
- هي زيادة في الأرقام المرصودة للإنفاق العام في حين لايتبعها زيادة في السلع والخدمات المقدمة .
- أسبابها :
- إنخفاض القوة الشرائية للنقود .
- تغير طرق المحاسبة الحكومية .
- إتساع مساحة الدولة وضم أقاليم جديدة .